دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية

أ.د خالد سلمان المهداوي
كلية القانون / الجامعة المستنصرية

أ.د مالك منسي صالح الحسيني
كلية القانون / الجامعة المستنصرية

م. د. عامر عبد رسن جعفر الموسوي
كلية القانون والسياسة / الجامعة العراقية

The Role of Artificial Intelligence in strengthening the Rule of Law in correctional Institutions

prof.Dr. Khalid slmman AL-mhdawi college of Law mustansiriyah
Prof.Dr.Malik Mansi salih AL-husseni college of Law Mustansiriyah
Dr.Aamer Abed Resan AL-moswi college of Law and politics
University of Iraq

المستخلص: يشكل الذكاء الاصطناعي دوراً متزايداً في دعم سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية .من خلال تحسين أتخاذ القرار وتعزيز العدالة وزيادة الكفاءة فوفقاً لتقرير المعهد الوطني للعدالة 2022 تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر ومراقبة السلوك . مما يسهم في تحسين السلامة وأعادة التاهيل .

ومن جانب أخر يشهد العالم تطور متسارعاً في تقنيات الذكاء الاصطناعي ما يجعله أداة مهمة في دعم نظم العدالة وتعزيز سيادة القانون .

ففي أوربا ركزمشروع نظم السجون المبتكرة 2021 على وضع أرشادات موحدة لضمان الاستخدام الاخلاقي والشفاق لهذه التقنيات داخل السجون . كما أكدت اليونسكو 2023 على أهمية تدريب القضاة والعاملين في القضاء على تطبيقات الذكاء الاصطناعي . بما يحفظ حقوق الانسان ويتماشا مع المبادى القانونية . وبين بحث حديث 2023 كيف يمكن للذكاء الاصطناعي دعم أعادة التاهيل من خلال برامج علاجية وتعليمية مخصصة . تعكس هذه الجهود مجتمعة قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز العدالة وتحقيق المساواة داخل المؤسسات

الاصلاحية. وفي العراق يمكن أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تطويرأداء المؤسسات الاصلاحية الا أنه لاتوجد معلومات محددة في المصادر المتاحة حول وجود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية العراقية حالياً .

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، سيادة القانون، المؤسسات الإصلاحية.

Abstract: Artificial Intelligence (AI) is increasingly being into correctional institutions to enhance the rule of law through data-driven decision-making .

Fairness and operational efficiency. According to the national institute of justice 2022 Aaapplicatioons such as risk assessment tools. Behavioral monitoring systems and predictive analytics are being used to improve safety and support rehabilitation similarly the European project led by IPS Innovative Prison systems 2021 emphasizes the development of harmonized guidelines for the ethical and transparent use of AI In prisons aiming to reduce bias and uphold inmates rights . UNESCO 2023 highlights the importance of training judicial actors too understand and responsibly AL in justice systems ensuring that the technology aligns with legal principles and human rights Additionally Additionally recent research by rehabilitation experts 2023 illustrates how AL can fadilitate personalized rehabilitation programs psychological support and reintegration planning Together these initiatives demonstrate AI,s potential to reinforce legal standards improve institutional accountability and promote equitable treatment within

correctional environment. **Keywords**: Artificial intelligence, rule of law, correctional institutions

المقدمة: أولا : موضوع البحث: تعتبر المؤسسات الاصلاحية أحد الركائز الاساسية في هيكل النظام العدلي في أي مجتمع يسعى لتحقيق العدالة وأعادة تأهيل الافراد .

فدور العدالة الجنائية لا يقتصر على توقيع العقوبات فحسب , بل يمتد ليشمل أصلاح السلوك الاجرامي وأعادة دمج الافراد في المجتمع بشكل ايجابي . ومن هنا تبرز أهمية المؤسسات الاصلاحية بوصفها فضاء يعني باصلاح وتأهيل المحكوم عليهم , والعمل على تقويم سلوكهم وتمكينهم من العودة الى الحياة الاجتماعية كأعضاء منتجين . ومن جانب أخر تتنوع وظائف هذه المؤسسات بين الحماية والرقابة والتعليم والتدريب والدعم النفسي والاجتماعي , مما يجعلها عنصراً محورياً في جهود مكافحة الجريمة والتقليل من معدلات العود ,كما تمثل هذه المؤسسات نقطة التقاء بين الجوانب القانونية والاجتماعية والانسانية للعدالة , مما يفرض ضرورة دراستها بشكل معمق لفهم دورها الحقيقي في تعزيز الامن والاستقرار المجتمعي ،لذا تعد المؤسسات الاصلاحية جزءاً أساسياً من النظام العدلي , حيث تهدف الى أعادة تأهيل السجناء وتحقيق العدالة من خلال تنفيذ العقوبات القانونية بطرق انسانية ومتوافقة مع مبادئ سيادة القانون وحقوق الانسان ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) اصبح لهذه التقنيات دور متزايد في تحسين ادارة المؤسسات الاصلاحية وتعزيز العدالة والشفافية .

يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية من خلال تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بسلوك النزلاء وتحسين أدارة الموارد وتعزيز الرقابة والشفافية كما يساعد في تقليل الاخطاء البشرية وتعزيز كفاءة تطبيق القوانين وضمان معاملة عادلة ومتساوية لجميع السجناء , ومع ذلك يواجه استخدام هذه التكنولوجيا تحديات قانونية واخلاقية تتعلق بالخصوصية والمساءلة وحقوق الانسان .

ثانياً : أهداف البحث : تهدف هذه الورقة البحثية . الى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية من خلال استعراض تطبيقاته المختلفة وفوائده والتحديات المرتبطة به واقتراح الحلول لضمان استخدامه بطريقة مسؤولة . مع بيان موقف الدولة العراقية بهذا الخصوص . من خلال النقاط التالية .

1- تقييم مدى مساهمة الذكاء الاصطناعي على مراقبة الانتهاكات وضمان أحترام القوانين والانظمة داخل المؤسسات .

2- استكشاف التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجالات الامن والاصلاح من خلال التعرف على السلوك العدواني , تحليل أنماط النزلاء وبرمجييات التاهيل النفسي

3- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تتبع أداء الموظفين ورصد الانتهاكات وتوثيق الاحداث داخل المؤسسات الاصلاحية بدقة .

4- تحليل التهديدات القانونية والاخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة جدول أستخدام الذكاء الاصطناعي دون المساس بحقوق الافراد مع مراعاة مبادئ العدل وسيادة القانون .

5- أقتراح أليات متوازنة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل يحترم سيادة القانون ووضع توصيات تضمن التكامل بين التطور التقني والضوابط القانونية داخل المؤسسات الاصلاحية .

ثالثاً: أشكالية البحث : يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية خطوة نوعية نحو تحسين العدالة وكفاءة الاداء . الا أن هذا الاستخدام يثير تساؤلات جوهرية حول مدى توافقه مع مبادئ سيادة القانون . وذلك في النقاط الاتية :

1- هل تسهم هذه التقنيات في تحقيق العدالة والانصاف أم أنها قد تستخدم أداة للتمييز أو المساس بحقوق النزلاء . ؟

2- كيف يمكن ضمان الشفافية والمساءلة في القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي .؟

3- ما مدى جاهزية الاطر القانونية والمؤسسات العربية وخاصة العراقية لمواكبة هذا التحول الرقمي . ؟

رابعاً: فرضية البحث :

1- تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقرير سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية من خلال تحسين دقة التقييم وأتخاذ القرار .

2- عدم وجود أطار قانوني واضح لتنظيم أستخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤدي الى أنتهاكات لحقوق النزلاء وغياب الشفافية في الاجراءات .

3- مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في دعم العدالة داخل المؤسسات الاصلاحية يعتمد على تاهيل الكوادر البشرية وتكامل الادوار بين الانسان والألة .

الفرع الاول : مفهوم الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون .

1- تعريف الذكاء الاصطناعي : يعرف الذكاء الاصطناعي بانه مجموعة من الانظمة البرمجية والتقنيات التي تمكن الالات من محاكاة الذكاء البشري واتخاذ قرارات معقدة بناء على تحليل البيانات وتشمل تطبيقاته في المجال القانوني التعليم الألي ومعالجة اللغة الطبيعية وتحليل البيانات الضخمة والتنبؤ السلوكي .

ومن جانب أخر يعرف الذكاء الاصطناعي " هو علم وهندسة صناعة الالات الذكية وخاصة برامج الحاسوب الذكية " . (1) .

وهناك تعريف أخر لاحق لجون مكارثي يوضح أكثر تعريف الذكاء الاصطناعي " هو محاولة جعل الالات تتصرف بطريقة يعتبرها الانسان ذكية " .(2) .

اما ماورد من تعريف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للذكاء الاصطناعي هو " يشير الى أنظمة ألية قادرة على تحقيق أهداف معينة من خلال الادراك , التفسير , الاستنتاج ,والتفاعل مع بيئتها " (3) . اما ما جاء من تعريف للذكاء الاصطناعي لمعهد مهندسي الكهرباء والالكترونيات هو " قدرة الانظمة علىى أدراك بيئتها وأتخاذ قرارات تعمل على زيادة فرص تحقيق الاهداف المحددة " . (4) وفي نفس المنحى فقد عرف الاتحاد الاوربي " الذكاء الاصطناعي يشمل الانظمة البرمجية (وأحياناً الاجهزة) المصممة لمحاكاة القدرات البشرية مثل التحليل , أتخاذ القرار , والتعلم الذاتي ." (5) . اما ماورد من تعريف قاموس أكسفورد " الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام تتطلب هادة ذكاء بشري مثل الادراك البصري , والتعرف على الكلام , واتخاذ القرارات . " (6)

بناء على ماتقدم أرى أن أفضل تعريف يمكن الاعتماد عليه باعتباره تعريفاً معاصراً هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2019 . حيث جاء شامل للقدرات الاساسية للذكاء الاصطناعي وهي (الادراك , التفسير , الاستنتاج , التفاعل) والذي اصبح معتمداً رسمياً من جهات دولية معتبرة ويستخدم في العديد من الابحاث والاطر التنظيمية الحديثة .

2- مفهوم سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية . تعني سيادة القانون , أن القوانين تطبق بعدالة ومساواة ويخضع لها جميع الافراد والهيئات دون أستثناء . وفي المؤسسات الاصلاحية يشمل ذلك ضمان حقوق السجناء وتطبيق العقوبات وفقاً للقانون وتعزيز الشفافية والمساءلة في أدارة هذه المؤسسات .

ومن جانب أخر تعد سيادة القانون ايضاً تعني أن السجن نفسه لايعتبر"خارج القانون" بل هو خاضع للقانون وأن معاملة السجناء تتم وفق قواعد قانونية وليس وفق أهواء شخصية أو أوامر

تعسفية . " لذا تعد جميع الاجراءات والمعاملات داخل المؤسسات الاصلاحية يجب أن تخضع للقانون , وان تحترم حقوق الاتسان , بحيث لاتكون السلطة بيد الادارة أو الافراد بشكل تعسفي , بل مقيدة بظوابط قانونية واضحة تضمن العدالة والانصاف للنزلاء . " (7)

وتاكداً مما تقدم :

1- أدارة السجون والمؤسسات الاصلاحية يجب أن تلتزمبالقوانين الوطنية والمعايير الدولية (مثل القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) .

2- لايجوز معاقبة أو معاملة النزلاء بطريقة أعتباطية أو مخالفة للاجراءات القانونية

3- ضمان حقوق النزلاء (كالحق في المحاكمة العادلة والرعاية الصحية والحماية من التعذيب) يجب أن تصان مهما كانت طبيعة الجريمة أو العقوبة .(8)

الفرع الثاني : مبادئ سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية . تركز سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية على أخضاع جميع الانشطة زالاجراءات للقواعد القانونية الوطنية والدولية مع ضمان أحترام حقوق الانسان الاساسية للنزلاء كما تفرضضرورة وجود أليات رقابية فعالة لضمان الشفافية ومنع التجاوزات وتهدف هذه المبادئ الى تعزيزالعدالة وصون الكرامة الانسانية داخل أماكن الاحتجاز. وفيما يلي أهم هذه المبادئ .(9)

1- خضوع الجميع للقانون . أبتداءمن الادارة والموظفون والنزلاء جميعهم ملزمون باحترام القوانين السارية .

2- أحترام الحقوق الاساسية للسجناء / مثل الحق في الكرامة , الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية , والحق في الرعاية الصحية .

3- مراقبة مشروعية الاجراءات . لكل أجراء تأديبي أو عقابي يجب أن يكون مبنياً على نص قانوني واضح ومعلن .

4- المساواة وعدم التمييز . معاملة جميع النزلاء على قدم المساواة بغض النظر عن الجنس , الدين , العرق , أو الاراء .

5- الحق في المحاكمة العادلة . لايجوز فرض عقوبات داخلية (مثل العزل أو تقليل الزيارات) دون تحقيق عادل وفرصة للدفاع .

6- الرقابة القضائية والادارية . يجب أن تكون أليات رقابة مستقلة (مثل زياراة القضاة أو المنظمات الحقوقية) لضمان أحترام القانون .

7- التناسب في العقوبة والمعاملة يجب أن تكون العقوبات داخل المؤسسة متناسبة مع المخالفة المرتكبة .

8- تسهيل اعادة الادماج من المهام الرئيسية تركيز المؤسسات الاصلاحية ليس فقط على العقاب بل على تاهيل النزيل للعودة الى المجتمع .(10)

وبناء على ماتقدم نود بيان أهم النصوص والاتفاقيات الدولية والاقليمية والتي تدعم مبادئ سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية منها :

1- القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والتي أعتمدتها الامم المتحدة عام 2015 والتي تؤكد مايلي .

- كرامة السجناء واحترام حقوقهم .
- منع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللا أنسانية
- توفير الرعاية الصحية الكاملة .
- أجراءات أنظباطية عادلة داخل السجون .

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 .

- تشير المادة (10) منه " يجب معاملة جميع الاشخاص المحرومين من حريتهم مع أحترام كرامتهم الانسانية " .
- يؤكد على أحترام الحقوق أثناء الاحتجاز والمحاكمة العادلة .

3- أتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 .

- حيث جاء فيها بمنع جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة داخل المؤسسات العقابية .

4- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 .

- تشير المادة (5) منه " لايجوز أخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية او اللا أنسانية أو المهينة " .

5- القواعد الاوربية للسجون لعام 2006 .

- حيث وضعت معايير مفصلة لكيفية أدارة السجون وفقاً لحقوق الانسان والحريات الاساسية .

الفرع الثالث : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية . يشكل الذكاء الاصطناعي أداة أستراتيجية حديثة في تطوير أداء المؤسسات الاصلاحية , عبر تعزيز أليات الرقابة والادارة وتحسين ظروف الاحتجاز , وتشمل تطبيقاته أنظمة المراقبة الذكية , وتحليل السلوكيات , وبرامج التنبؤ بمخاطر العنف وأعادة التاهيل . غير أن توظيف هذه التقنيات يثير تساؤلات جدية تتعلق بالخصوصية , حقوق الانسان , واخلاقيات التعامل مع البيانات ومن أهم هذه التطبيقات مايلي .(11)

1- أنظمة المراقبة الذكية وتحليل السلوك .

تستخدم المؤسسات الاصلاحية أنظمة ذكاء أصطناعي متقدمة لمراقبة سلوك النزلاء والموظفين والتنبؤ بالسلوكيات العدوانية أو حالات الطوارئ تعتمد هذه الانظمة على :

- الكامرات الذكية يمكنها تحليل لغة الجسد وأكتشاف السلوكيات العدائية أو غير الطبيعية .
- الخوارزميات التنبؤية : تستخدم لتحديد السجناء المعرضين لخطر العنف أو الانتكاس الى الجريمة .

2- تحسين أدارة البيانات والسجلات القانونية .

يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل وادارة السجلات القانونية داخل المؤسسات الاصلاحية مما يسهم في :

- تسريع مراجعة القضايا والاجراءات القانونية .
- ضمان عدم أنتهاك حقوق السجناء القانونية .
- تقليل الاخطاء البشرية في توثيق المعلومات القانونية .

3- تحسين أتخاذ القرارات القضائية والاصلاحية :

يستخدم الذكاء الاصطناعي لمساعدة المسؤولين في اتخاذ قرارات اصلاحية أكثر دقة من خلال :

- تقييم المخاطر :

يمكن تحليل البيانات السابقة لتحديد السجناء الذين يستحقون الافراج المبكر بناء على حسن السلوك .

- أضفاء الطابع الشخصي على برامج التاهيل :

يمكن لانظمة الذكاء الاصطناعي أقتراح خطط تأهيل فردية تتناسب مع أحتياجات كل سجين (12).

4- تعزيز الشفافية والحد من الفساد :

يساهم الذكاء الاصطناعي في تقليل الفساد داخل المؤسسات الاصلاحية من خلال .

- أنظمة التدقيق الالي التي تراقب التعاملات المالية والادارية لكشف أي مخالفات
- توفير بيانات موثوقة تسهل عمليات التفتيش والتدقيق الخارجي .

الفرع الرابع : أيجابيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية : الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل كبير في تعزيز المؤسسات الاصلاحية من خلال تحسين كفاءة الاجراءات القانونية وتعزيز العدالة . ومن جانب أخر يمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل البيانات الضخمة بطرق مبتكرة , مما يساهم في تسريع أتخاذ القرارات وتقليل الاخطاء البشرية . بالاضافة الى ذلك فانه يوفر أدوات فعالة لرصد السلوكيات داخل المؤسسات الاصلاحية . مما يعزز من بيئة قانونية عادلة وأمنة . ومن أهم هذه الايجابيات مايلي .(13)

1- تعزيز العدالة والمساواة .

- يضمن تطبيق القوانين بشكل متساوٍي دون تميز بشري .
- يقلل من القرارات التعسفية ويعزز العدالة في معاملة السجناء .

2- تحسين كفاءة النظام الاصلاحي .

- يساعد في أتمتة العمليات الادارية مما يقلل من التاثير البيروقراطي .

- يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل من الاخطار البشرية في السجلات القانونية .

3- تقليل العنف داخل المؤسسات الاصلاحية .

- تساعد أنظمة التنبؤ بالسلوك على تقليل الحوادث العنيفة بين السجناء .
- توفير بيانات دقيقة تساعد في تحسين أدارة الحشود والتدخل المبكر في حالات الطوارئ .

4- تعزيز الرقابة والمساءلة .

- يتيح للجهات الرقابية القدرة على متابعة أداء المؤسسات الاصلاحية بشكل أكثر دقة .
- يساعد في كشف الفساد والتجاوزات القانونية .(14)

بناء على ماتقدم : تعني البحث في ايجابيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية . لبيان الطرق التي يمكن أن يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي لدعم مزيداً من العدالة والشفافية أكثر دقة داخل السجون ومراكز الاصلاح .

ويشمل ذلك ايضاً تحسين أدارة السجناء , مراقبة المعاملة , وتحديد المخاطر المحتملة . كما يساهم في أتخاذ قرارات أكثر دقة حول الافراج المشروط أو أعادة التأهيل , مما يعزز العدالة والامتثال للقوانين بشكل عادل ومنصف .

الفرع الخامس: التحديات القانونية والاخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية .

تواجه المؤسسات القانونية تحديات كبيرة تتعلق بالذكاء الاصطناعي , من ابرزها قضايا الخصوصية وحماية البيانات الشخصية حيث يتطلب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

لضمان عدم التعدي على حقوق الافراد. كما أن هناك تحديات أخلاقية تتعلق بالتحيز المحتمل في خوارزميات الذكاء الاصطناعي , مما قد يؤدي الى تمييز غير عادل , أضافة لذلك , يتعين مواجهة التحديات القانونية المتعلقة بتنظيم أستخدام هذه التقنيات بشكل يضمن عدم الاضرار بالعدالة وسيادة القانون ويمكن تقسيم ذلك كما يلي .(15)

1- التحديات القانونية .

- مسؤولية القرارات الخاطئة : في حالة اتخاذ الذكاء الاصطناعي قرارات غير عادلة من المسؤول ؟
- أنتهاك حقوق الانسان بعض أنظمة المراقبة قد تشكل تهديداً لخصوصية السجناء

2- التحديات الاخلاقية .

- التحيز في الخوارزميات : قد تعكس أنظمة الذكاء الاصطناعي تحيزاً غير مقصود بناء على البيانات المستخدمة .
- المخاوف من الرقابة المفرطة : قد تؤدي الانظمة الذكية الى مراقبة مفرطة تتجاوز الحدود الاخلاقية . (16)

بناء على ماتقدم : المؤسسات الاصلاحية تتعامل مع فئة ضعيفة من المجتمع وهم السجناء أو النزلاء . أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تصنيفهم أو مراقبتهم قد ينطوي على مخاطر تتعلق بالتمييز أو التحيز الخوارزمي الامر الذي يؤدي الى أنتهاك خصوصيتهم باصدار قرارات غير عادلة بشأن أطلاق السراح المشروط أو التصنيف الامني .

لذا يعد البحث في التحديات كان أمراً ضرورياً لضمان حماية حقوق الانسان , وتحقيق العدالة , والحد من التحيز والتمييز المحتمل في قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على حياة النزلاء . الامر الذي يؤدي الى ضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بحماية البيانات وحقوق الافراد

وبناء ثقة المجتمع في أستخدام التكنولوجيا داخل منظومة العدالة . مع تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الأمن ووظيفة الاصلاحات والأهيل .

أن هذه التحديات تتطلب أطاراً قانونياً وأخلاقياً يضمن الشفافية , والمساءلة , والاشراف البشري على تقنيات الذكاء الاصطناعي .

الفرع السادس : الحلول اللازمة لتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية . تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية يتطلب وضع أطاراً قانونياً واضح يحدد معايير الخصوصية وحماية البيانات لضمان احترام حقوق الافراد . كما ينبغي تطوير خوارزميات شفافة وقابلة للتدقيق لتجنب التحيز وضمان العدالة في اتخاذ القرارات . بالاضافة الى ذلك , يتعين تدريب العاملين في المؤسسات الاصلاحية على أستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومسؤول لضمان تطبيقه بما يتماشى مع القيم الانسانية والقانونية . ولهذا نؤكد على النقاط التالية .

1- تطوير أطار قانوني واضح .

- وضع قوانين تحدد مسؤوليات الذكاء الاصطناعي في أتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاصلاحية .
- ضمان أن تكون جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان .

2- ضمان الشفافية والمساءلة .

- تطوير أليات لمراجعة قرارات الذكاء الاصطناعي من قبل البشر لضمان عدالة القرارات .

- تعزيز الرقابة المستقلة على المؤسسات الاصلاحية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي .

3- الحد من التحيز في الخوارزميات .

- التاكد من أن البيانات المستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي غير متحيزة عرقياً أو أجتماعياً .

- تطوير أنظمة ذكاء أصطناعي تلتزم بمبادئ العدالة والحياد .(17)

خلاصة ما تقدم : يعد الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز سيادة القانون داخل المؤسسات الاصلاحية حيث يساعد في تحسين أدارة السجناء . وتعزيز الشفافية . والحد من الفساد وتقليل العنف , ومع ذلك فأن نجاح هذه التقنيات يعتمد على التنظيم القانوني السليم وضمان الشفافية ومراعاة حقوق الانسان . لذا ينبغي على الحكومات والجهات القانونية تطوير سياسات وأجراءات تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية بما يعزز العدالة وسيادة القانون دون المساس بالحقوق الاساسية للافراد .

الفرع السابع : موقف الدولة العراقية من أستخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية: أبدت الحكومة العراقية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ محمد شياع السوداني أهتماماً متزايداً بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جهود الاصلاح في مختلف القطاعات في اجتماع اللجنة العليا للذكاء الاصطناعي , أنطلاقاً من أهمية هذه التقنيات في دعم الخطوات الاصلاحية للحكومة مشيراً الى أن العراق كان سابقاً قد تم أدخال دراسات الذكاء الاصطناعي الى المناهج الاكاديمية في الجامعات العراقية . ومن جانب أخر تم خلال الاجتماع مناقشة الحاجة الى أدراج مشاريع وتشريعات متعلقة بالذكاء الاصطناعي في مؤسسات الدولة , بالاضافة الى ذلك أدخال مفرداته في المناهج التربوية , وأنشاء منصة تعليمية تعمل بهذه التقنية , كما تم التاكيد على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في أعتماد تشريعات أمن المعلومات والرقابة الاخلاقية في أمن التكنولوجيا خاصة في ظل محاولات

الارهاب أستخدم الفضاء السيبراني لتنفيذ جرائمه .(18) بالاضافة الى ذلك تسعى الحكومة العراقية الى تحفيز رؤية الذكاء الاصطناعي للجميع , لضمان أستفادة الجمهور من هذه التقنيات وتمكينهم من مواجهة المخاطر المحتملة لسوء أستخدامها , لذا تتوافق هذه الجهود مع البرامج الحكومية والمشروعات التنموية التي تهدف الى تحسين البنية الاقتصادية والعلمية والثقافية مع التركيز على أستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 80 % بحلول عام 2028 . أما على المستوى الدولي . حصل العراق على دعم لتنظيم أستخدام الذكاء الاصطناعي خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلوماتية في سويسرا . حيث دعت وزيرة الاتصالات هيام الياسري الى وضع أطر ومعايير عالمية لترسيخ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مع مراعاة ثقافات وأديان الشعوب المختلفة مؤكدة على أهمية أشراك جميع البلدان في حوكمة هذه التقنية .(19)

خلاصة ما تقدم : على الرغم من هذه الجهود الواسعة لتعزيز أستخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات . في الحقيقة لاتوجد معلومات محددة في المصادر المتاحة حول وجود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية العراقية تحديداً . ومع ذلك توجد أشارة يتوقع منها أن تشمل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تطوير تطبيقات في هذا المجال كما تقدم بنا أنفاً . لتعزيز سيادة القانون وتحسين كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات الاصلاحية .

الفرع الثامن : تطبيقات أستخدامات الذكاء الاصطناعي في مؤسسات العراق في الوقت الحاضر . مما تقدم يظهر العراق أهتماماً متزايداً بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل محدود جداً وذلك لتعزيز بعض من القطاعات . وفيما يلي بعض من هذه التطبيقات التي يجري فيها أستخدام الذكاء الاصطناعي.

1- التعليم : تعمل وزارة التربية على دمج الذكاء الاصطناعي في النظام التعليمي من خلال تطوير المناهج الدراسية لتشمل مواد الحاسوب والذكاء الاصطناعي , حيث بدء بتدريس هذه المواد في الصفين الاول والثاني متوسط . مع خطط لتوسيعها الى

الصفين الرابع والخامس الاعدادي . بالاضافة الى ذلك تنشأ مختبرات متخصصة وتستحدث مادة الامن السيبراني مع ربط الكتروني لجميع المدارس بمركز الوزارة (20).

2- الزراعة: يستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين الانتاج الزراعي من خلال تطبيق تقنيات الزراعة الذكية , والتي تساعد هذه التقنيات المزارعين في أتخاذ قرارات مستندة الى البيانات , مما يسهل من تحسين الانتاج ويقلل من التاثير البيئي .(21)

3- الخدمات الحكومية :يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية مثل أدارة المرور والرعاية الصحية من خلال تحليل البيانات وأتخاذ قرارات أكثر فاعلية . (22)

4- البنية التحتية : تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل حركة المرور مما قد يساعد في تخفيف الازدحام المروري . كما تساهم في أدارة الموارد لتحسين توزيع الطاقة والمياة في المدن مما يحسن كفاءة الخدمات العامة .(23)

5- مكافحة التحديات البيئية : يوظف الذكاء الاصطناعي في معالجة قضايا . مثل ندرة المياة والجفاف والتصحر من خلال نمذجة البيانات والتنبؤ بالتحديات المستقبلية مما يساعد في وضع أستراتيجيات فعالة لمواجهتها .(24)

خلاصة مما تقدم : نرى من جانبنا على الرغم من هذه الجهود المبذولة المتواضعة لاتزال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العراق بصورة عامة في مراحلها الاولية والسبب الرئيس لذلك لمواجهتها تحديات تتعلق بتطوير البيئة التحتية التكنولوجية وتعزيز القدرات البشرية المتخصصة

ومع ذلك تشير الخطط والاستراتيجيات الحالية الى التوجه نحو تبني أوسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب .وتشير الاحصاءيات الى تبنى العديد من الدول العربية تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز مختلف القطاعات وفقاً لتقرير صادر في سبتمبر 2024 . حيث جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الاولى عربياً وال14 عالمياً في مؤسسة

الذكاء الاصطناعي تليها الامارات العربية المتحدة في المرتبة ال 20 عالمياً . بالاضافة الى ذلك أظهرت دول عربية أخرى تقدماً في هذا المجال حيث أحتلت مصر العربية ال 52 عالمياً وقطر ال 54 والبحرين ال62 والاردن ال 63 وعمان ال 64 وتونس ال71 والعراق ال 77 والمغرب ال 79 والجزائر ال 80 .(25) يظهر مما تقدم من هذه المؤشرات هو التزام الدول العربية بتبني وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة .

الخاتمة : بعد العرض التفصيلي لمعطياة بحثنا والذي مكننا من الاجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل الى اي مدى أغرقت في الفعالية أم في التواضع الحكومة العراقية من أستخدامات الذكاء الاصطناعي في تعزيز سيادة القانون في المؤسسات الاصلاحية . ؟

خلصنا الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات نتناولها على النحو الأتي :

أولاً : الاستنتاجات

1- يستنتج من أن المؤسسات الاصلاحية العراقية تعاني من ضعف في المراقبة الفعالة بسبب نقص الكوادر والبنية التحتية المحددة مما يؤدي الى تأخر في الاستجابة للحوادث مثل العنف , الشغب والانتحار . لذا يوفر الذكاء الاصطناعي فرصة لتطور نظام مراقبة ذكي يساعد في الكشف المبكر عن السلوكيات الخطرة .

2- يؤكد الباحثين من أن تحليل تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية العراقية أنه يمثل أداة واعدة لتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجعة داخل هذه المؤسسات.

3- يرى الباحثين من خلال استخدام أنظمة المراقبة الذكية , وتحليل البيانات السلوكية , والتنبؤ بحالات العنف أو التمرد , يمكن للادارة الاصلاحية أتخاذ قرارات دقيقة وسريعة تسهم في تحسين الامن وتقليل الانتهاكات .

4- تشير التجارب لدول بهذا الصدد مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة الى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في السجون أدى الى خفض نسبة العنف الداخلي بنسبة تصل الى 30 0/0 وتحسين أعادة تاهيل من خلال برامج مخصصة تعتمد على التحليل الفردي لكل نزيل .

5- بالرغم من أن العراق لايزال في المراحل الاولى من دمج هذه التقنيات , فان الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتشريعات الداعمة يمكن أن يحول المؤسسات الاصلاحية الى بيئة أكثر عدلاً وفعالية . ماينسجم مع مبادئ سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان .

6- أثبت لدينا أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية العراقية له دور فعال في تحليل المخاطر ومراقبة السلوك وأتخاذ قر ارات مبنية على البيانات لاتقبل الشك .

7- يساهم في تعزيز سيادة القانون من خلال تقليل التحيزالبشري مذهبي او ديني او قومي الامر الذي يؤدي الى زيادة الشفافية في الاجراءات الاصلاحية .

8- ضرورة التكامل بين الذكاء الاصطناعي والبشر لضمان عدم أعتماد كلي على التكنولوجيا في أتخاذ القرارات المتعلقة بالمصير الانساني .

9- ضرورة التعامل مع الجانب الاخلاقي والقانوني على شرط أن يواكب تطور التكنولوجيا خاصة فيما يتهلق بالخصوصية والعدالة .

10- ضرورة التاكيد على التدريب وبناء القدرات للعاملين في القضاء والاصلاحيات هو عامل حاسم في تطبيق الذكاء الاصطناعي بطريقة فعالة وأمنة .

ثانياً : المقترحات : فيما يلي مجموعة من المقترحات العملية والتي تتناسب بيئة المؤسسات الاصلاحية في العراق , مع الاخذ بالاعتبار التحديات الامنية والادارية .

1- ضرورة وضع تشريعات واضحة تنظم الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية العراقية , بما يضمن أحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

2- التاكيد على تعزيز الشفافية والمسائلة عند أستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال توثيق كيفية أتخاذ القرارات ومراجعتها .

3- فتح ورش تدريب للعاملين في المؤسسات الاصلاحية والقضائية العراقية على أستخدام التكنولوجيا بشكل فعال وأخلاقي .

4- التاكيد من وجود البيانات بعد تدقيقها والتي تستخدم في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتفادي النتائج الخاطئة او التحييز .

5- تشجيع التعاون الدولي لتبادل الخبرات ووضع معايير عالمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الانظمة العدلية والاصلاحية .

6- تطوير خوارزميات لتحليل السلوك داخل المؤسسة الاصلاحية وتصنيف النزلاء بناء على الخطورة والاستعداد لاعادة الاندماج .

7- بناء قواعد بيانات ذكية تتبع التغيرات السلوكية للنزلاء وذلك للتنبؤ بالحالات الخطرة مثل أحتمالية العنف او محاولة الهروب .

8- أنشاء برامج تعليمية وتدريبية مخصصة لكل نزيل بناء على تحليل شخصيته واهتماماته .

9- تفعيل كامرات مراقبة ذكية قادرة على رصد الحركات الغريبة أو السلوكيات غير الاعتيادية من خلال أنظمة تنبيه مبكر باستخدام التحليل التنبئي لمنع الشغب أو الازمات .

10- أنشاء انظمة ذكاء أصطناعي توفر دعماً نفسياً للنزلاء من خلال محادثات ذكية تقيم المزاج وتقديم نصائح أو أشعار الكادر المختص عند الضرورة

11- أنشاء أنظمة مراقبة ذكية للاتصالات الداخلية لمنع التخطيط لانشطة غير قانونية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل نصوص المراسلات أو المكال

مراجع الهوامش :

1- ينظر : جون ماكريثي , الذي يعد ابي الذكاء الاصطناعي في مؤتمر دارثموث 1956 .

2- John mccarthy what is Artificial intelligence .2024

3- oEcD Recommendion of the council on Artificial intelligence.2019.

4- IEEE Ethically Aligned Design / A vision for prioritizing Human well-being with Autonomous and Intelligent systems. 2017.

5- European commission proposal for a Regulation Laying Down Harmonized Rules on Artificial Intelligence.2021

6- Oxford English Dictionary .2020.

7- Artificial Intelligence and the Rule of Law-UNESCO.2023.

8- Artificial Intelligence in prisons Towards Harmoni sed Guidelines and innovative IT Solutions.IPS innovative Prison systems. 2021.

9- Artificial intelligence in corrections AN overview of AL APPlications and considerations . national institute of justice NIJ office of Justice Programs US Department of Justice 2022.

10- ينظر : المصدر السابق نفسه .

11- Artificial intelligence in correctional facilities Enhancing Rehabilitation Research Gate .2023.

12-ينظر :زهرة عبد الرحمن الحموتي – دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون – مجلة الزيتونة للدراسات القانونية – الاردن 2023 .

13-ينظر مركز الدراسات والبحوث القانونية – أستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم – المملكة العربية السعودية – 2023 .

14-ينظر منظمة اليونسكو – الذكاء الاصطناعي وسيادة بناء القدرات للانظمة الفضائية -2023 .

وينظر كذلك : د. نهاد فاروق عباس – استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقوبات الجنائية بالنظام السعودي _ دراسة مقارنة بالقانون الاماراتي – مجلة قضاء – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – الرياض . 2022

15-ينظر :عصام الدين عبد العال السيد عبد العال – أستشراق مستقبل القانون وقضاء المستقبل في عصر الذكاء الاصطناعي – مجلة معهد دبي االقضائي – الامارات العربية المتحدة- 2024 .

16-ينظر: أحمد جمال محمد علي – الذاتية الغربية وأثرها في التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي – مجلة بنها للعلوم الانسانية –مصر . 2023 .

17-ينظر : مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي – جمهورية مصر – 2022 .

وينظر كذلك : مشروع الرقابة القضائية في سجون الشارقة – ادارة المؤسسة العقابية والاصلاحية بشرطة الشارقة . 2021 .

18-ينظر: د- محمدعبد الله السعيد – أستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاصلاحية – دراسة تحليلية – المجلة العربية للعلوم الامنية – الرياض – المملكة العربية السعودية . 2022 .

وكذلك ينظر: UomuS-edu-iq

19-ينظر وزارة العدل العراقية – توظيف التكنولوجيا في المؤسسات الاصلاحية العراقية . 2025 .

20-ينظر المصدر : mop.gov.iq

21-ينظر وزارة العدل العراقية – مصدر سابق .وينظرالمصدر: Arabic.iraqi.ai

22-ينظر المصدر : Uomus.edu.iq

23-ينظر المصدر : McSr.net

24-ينظر المصدر : bayancenter.org